

Distr.: General
3 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهتان إلى الأمين العام
وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

متابعة لرسائلتي التي وجهتها إليكم بشأن محنة السجناء والمحتجزين الفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي، أود أن أعلمكم ببلاغ الأسي بوفاة فلسطيني آخر سجنته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فقد توفي اليوم ميسرة أبو حمدي، وعمره ٦٤ عاماً، نتيجة لإهمال طبي طال أمده من السلطة القائمة بالاحتلال. وهو الفلسطيني الـ ٢٠٧ الذي يموت رهن الاعتقال الإسرائيلي.

ورغم اكتشاف الأطباء قبل سبعة شهور أنه مريض بالسرطان، فقد حُرم أبو حمدي من العلاج الطبي الضروري لحالته ولم يُعط سوى المسكنات. ولم توفر له إسرائيل الرعاية الطبية الملائمة خلال سجنه، مما جعل السرطان ينتشر في جسمه. وقد رفضت إسرائيل أيضاً مناشدات سابقة من القيادة الفلسطينية بإطلاق سراح أبو حمدي لتمكينه من تلقي العلاج الطبي العاجل لمرض السرطان. وعندما نُقل أبو حمدي أخيراً إلى مستشفى إسرائيلي في أواخر شهر آذار/مارس، كان المرض قد تمكن منه بالفعل وقد تُرك ليموت هناك. ومن أفراد أسرته، يترك أبو حمدي وراءه أطفاله الأربعة الذين لم يرههم منذ أن احتجزته إسرائيل آخر مرة في عام ٢٠٠٢ واتخاذ السلطة القائمة بالاحتلال القرار بمنع أسرته من زيارته.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040413 040413 13-28033 (A)



ويحمل الشعب الفلسطيني وقيادته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن وفاة ميسرة ابو حمدة ويعربون عن إحساسهم بالفجعة لفقده. علاوة على ذلك، لا بد من التأكيد مجدداً على أن إسرائيل مسؤولة عن سلامة ورفاه وحالة جميع الفلسطينيين المحتجزين لديها، بمن فيهم النساء والأطفال، وجميع السجناء المرضى، حيث تفيد التقارير بأن ٢٥ منهم يعانون من مرض السرطان.

ونحن نشدد مرة أخرى، في هذا الصدد، على محنة سجين فلسطيني آخر، هو سامر العيساوي، الذي يظل في حالة إضراب مطول عن الطعام دام أكثر من ٢٥٠ يوماً احتجاجاً على حبسه إدارياً من قبل إسرائيل دون توجيه اتهام له أو محاكمته. والعيساوي في حالة صحية خطيرة وقد أفاد الأطباء بأنه على شفا الموت. ونحن ندعو مرة أخرى إلى إطلاق سراحه فوراً وإلى احترام حقوقه وحقوق جميع الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، وخارجها على السواء، وفي إسرائيل ذاتها.

وقد وجهنا انتباه المجتمع الدولي مراراً إلى محنة نحو ٥.٠٠٠ من الفلسطينيين المسجونين والمحتجزين بشكل غير قانوني من قبل إسرائيل في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتعرض السجناء والمحتجزون باستمرار للانتهاكات الجسدية والنفسية من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. ويشمل ذلك ممارسات الضرب، والاستجوابات القسرية، والإذلال، والإهمال الطبي، والحرمان من فرص التعليم، ومن الزيارات الأسرية، ومن الحق في المعاملة وفق الأصول القانونية الواجبة، فضلاً عن ممارسات الحبس الانفرادي وغيره من أشكال التعذيب وضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وبناءً على ذلك، كررت القيادة الفلسطينية دعوتها من أجل رصد دولي لأحوال الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية وهي تناشد المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين الموجودين رهن الاحتجاز لديها واحترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة التي تنظم حالات الاحتلال الأجنبي.

وكما ذكرنا مراراً، تتصدر محنة السجناء الفلسطينيين قائمة الأولويات العليا للقيادة الفلسطينية وتظل تشكل قضية جوهرية حساسة تمس كل أسرة فلسطينية تقريباً. ووفقاً للبيانات التي جمعتها وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية، قامت إسرائيل باعتقال ٨٠٠.٠٠٠ فلسطيني على الأقل منذ أن بدأ الاحتلال عام ١٩٦٧. وفي الواقع، تواصل إسرائيل اعتقال واحتجاز الفلسطينيين بصورة شبه يومية، حيث تشير آخر التقارير إلى أن إسرائيل اعتقلت

١٠٧٠ فلسطينيا على الأقل منذ بداية عام ٢٠١٣. ويشمل ذلك اعتقال ٢٣٤ طفلا في الشهور الثلاثة الماضية، حيث لم يتجاوز بعضهم سن الثامنة.

ويؤدي استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في هذا العدوان إلى زيادة التوتر والغضب في أوساط الشعب الفلسطيني. وقد اندلعت المظاهرات في جميع أرجاء الدولة الفلسطينية، بما يشمل الخليل وبيت لحم والقدس الشرقية ونابلس ورام الله، نتيجة لهذه المأساة الأخيرة، حيث ردت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلية بعنفها المفرط المعهود، بما في ذلك إطلاق الرصاص المطاطي، وإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت، واعتقال عدد من المحتجين. كذلك أدت وفاة أبو حمدي إلى تزايد التوتر فيما بين السجناء والمحتجزين الفلسطينيين الذين قاموا باحتجاجات في سجنين على الأقل، بما في ذلك سجن "إشل" الذي كان أبو حمدي معتقلا فيه، حيث أعلن السجناء إضرابا عن الطعام لمدة ثلاثة أيام احتجاجا على وفاته.

إننا نكرر دعوتنا لعمل دولي، تقوم به جهات تشمل جميع الأجهزة ذات الصلة في الأمم المتحدة، للتصدي لهذا الانتهاك الجسيم لحقوق الشعب الفلسطيني الذي ما فتئ أفراده يعانون في ظل الاحتلال العسكري لإسرائيل منذ قرابة ٤٦ سنة. إن استمرار عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها وجرائمها لا يسفر إلا عن مزيد من الإفلات من العقاب، بما يشمل وقوع المزيد من المشاق والظلم على الشعب الفلسطيني وزيادة تأخير الأعمال الذي تأخر كثيرا لحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف، وحقوقهم في الحرية والكرامة، وإلى زيادة تأخير إحلال السلام.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لما ورد في ٤٥٨ رسالة سابقة وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ (A/ES-10/585-S/2013/160)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بد من أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان المنهجية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، كما يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين

لدى الأمم المتحدة
